«اتحاد المصارف» ينظّم فعالية اقتصادية رفيعة المستوى في واشنطن 14 الجاري.. تحت عنوان «الكويت ـ منارة عصر جديد: أسس التحول الاقتصادي»

حمد المرزوق: الكويت تمتلك نظاماً مصرفياً قوياً واقتصاداً منفتحاً عالمياً

حمد المرزوق

عادل الماجد

بدر الشلفان

أنور بوخمسين

علي خليل

د.يعقوب الرفاعي

أعلن اتحاد مصارف الكويت، بالتعاون مع شركة «Nsquare Capital»، عن تنظيم فعالية اقتصادية رفيعة المستوى تحت عنوان «الكويت ـ منارة عصر جديد: أسس التحول الاقتصادي»، وذلك يوم الثلاثاء الموافق 14 الجاري من الساعة التاسعة صباحا حتى الثانية عشرة ظهرا في قاعة Jack Morton Auditorium بجامعة جورج واشنطن بشراكة استراتيجية مع غرفة التجارة والصناعة الأميركية وشراكة أكاديمية مع جامعة Bentley University.

ويأتي هذا الحدث الاستثنائي متزامنا مع الاجتماعات السنوية لمجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، ليشكل منصة عالمية تعكس التزام دولة الكويت بتعزيز مكانتها كمركز مالي واستثماري إقليمي ودولي، ولإبراز شراكتها التاريخية والمتجددة مع الولايات المتحدة الأميركية.

ويكتسب المؤتمر زخما استثنائيا بفضل المشاركة الرسمية المتمثلة في حضور د.صبيح المخيزيم، وزير الكهرباء والماء والطاقة المتجددة ووزير المالية ووزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار بالوكالة، إضافة إلى مشاركة مسؤولين أميركيين.

حوار اقتصادي كويتي ـ أميركي

وفي هذا السياق، أكد رئيس مجلس إدارة بيت التمويل الكويتي حمد عبدالمحسن المرزوق، الأهمية الكبيرة للحوار الاقتصادي الكويتي ـ الأميركي الذي يعقد ضمن الفعالية.

وقال ان اللقاء رفيع المستوى بين قادة المصارف في الكويت والولايات المتحدة والذي يتزامن مع اجتماعات صندوق النقد والبنك الدوليين السنوية. سيوفر منصة بارزة للبلدين لتعزيز شراكتهما التاريخية من خلال مبادرات اقتصادية واستراتيجية جديدة، نظرا لان البرنامج بتنظيم مشترك بين اتحاد المصارف الكويت وNsquare Capital، ويمثل أول حوار من نوعه بين القطاعين الخاصين في البلدين بهدف إطلاق عصر جديد من التعاون يركز على التحول الاقتصادي المستدام، وتعزيز الشراكة الاقتصادية، من خلال جمع القادة المصرفيين والمسؤولين الماليين، وإطلاق مشاريع تسهم في توسيع تدفقات الاستثمار على الجانبين، وخلق مسارات مستدامة للنمو والابتكار، وإظهار قوة التعاون الثنائي وفرص التوجه نحو مبادرات اقتصادية تخدم المصالح المشتركة.

وشدد المرزوق على هوية الكويت الاقتصادية ودورها الرائد في التنمية من خلال تأسيس أول صندوق ثروة سيادي في العالم عام 1953، ونظام مصرفي قوي، بالإضافة إلى تركيبة سكانية شبابية يملكون مهارات رقمية تدفع ريادة الأعمال، ونظام اقتصادي منفتح على احدث التطورات والمشاركة العالمية، انطلاقا من إيمانه الراسخ بأهمية تعزيز التعاون الدولي وتبادل الخبرات في المجالات المختلفة.

وأشار إلى ان بيت التمويل الكويتي يحرص على المشاركة في مثل هذه الفعاليات الاقتصادية المهمة التي تمثل فرصة كبيرة لإبراز قوة ومتانة الاقتصاد الكويتي، وجدارة وملاءة ومرونة القطاع المصرفي الكويتي، في ظل ما يشهده من تطور هائل في مجال التكنولوجيا المالية والنمو المستدام، وما يتمتع به من تصنيفات إيجابية من أعرق وكالات التقييم العالمية، وسلامة المؤشرات المالية التي يتمتع بها القطاع المصرفي في ضوء الرقابة الحصيفة لبنك الكويت المركزي واعتماد القطاع المصرفي لأفضل المعايير التنظيمية والرقابية، ما يسمح بتبادل الخبرات وتعزيز الاستثمار الثنائي والتعاون المالي.

وأكد المرزوق أن بيت التمويل الكويتي الرائد في صناعة التمويل الإسلامي عالميا، يسعى دائما إلى عرض دوره الرائد في صناعة الصيرفة الإسلامية ومستقبلها وانعكاس تطورها على الاقتصاد العالمي، بالإضافة إلى نموذجه المصرفي المتميز، وريادته في تبني التكنولوجيا والابتكار في الحلول المالية، والتأكيد على دوره في تمويل المشاريع الاستثمارية والمساهمة في تحقيق رؤية الكويت 2035، بالإضافة إلى طرح ومناقشة مشاريع مشتركة ومجالات مختلفة مع عدة جهات لاسيما بعد نجاح عملية الاستحواذ على البنك الأهلي المتحد ـ البحرين سابقا، الذي منح مجموعة بيت التمويل الكويتي بعدا جديدا في الانتشار الجغرافي وأصبحت تقدم خدماتها في 10 دول حول العالم، أبرزها الكويت والبحرين وتركيا ومصر وبريطانيا وألمانيا.

ركيزة أساسية

من جانبه، قال نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لمجموعة بوبيان عادل الماجد: تأتي مشاركتنا ورعايتنا الاستراتيجية لهذا الحدث انطلاقا من التزام بنك بوبيان بدعم القطاع المصرفي والاقتصاد الوطني، وهو ما نعتبره مسؤولية أساسية نعمل على تجسيدها من خلال مشاركاتنا المتواصلة في مختلف الفعاليات التي تضع الكويت في موقع الريادة. وأضاف: «نؤمن بأن القطاع المصرفي يعد ركيزة رئيسية للنمو الاقتصادي وتعزيز الاستقرار المالي، وأن وجودنا في مثل هذه الفعاليات يسهم في خلق بيئة حيوية قادرة على استقطاب الاستثمارات وتعزيز ثقة الشركاء الدوليين. ومن خلال هذه المشاركة نسعى إلى توجيه رسالة واضحة إلى المجتمع الدولي والمؤسسات المالية العالمية بما يؤكد أن الكويت ماضية بخطى ثابتة في ترسيخ مكانتها كمركز مالي إقليمي ودولي، مدعومة ببيئة تنظيمية وتشريعية متطورة، وإلى قطاع مصرفي قادر على تبني أحدث الحلول والابتكارات الرقمية». وتابع بالقول: «نرى أن هذه الحلقة النقاشية تمثل فرصة مثالية لتبادل الخبرات واستعراض التجارب الناجحة، بما يفتح آفاقا جديدة للتعاون ويعزز صورة الكويت على الساحة العالمية. وما يميز مشاركتنا الاستراتيجية اليوم أنها تنسجم مع رؤيتنا وقيمنا المؤسسية التي تضع الابتكار والريادة في مقدمة أولوياتنا، حيث نحرص من خلالها على إبراز دور «بوبيان» في قيادة التحولات الاقتصادية والمالية ودعم مستقبل مستدام أكثر تنافسية للكويت والمنطقة».

شريك مبتكر

بدوره، قال نائب رئيس مجلس الإدارة في بنك وربة بدر الشلفان: «مشاركتنا في رعاية هذا الحدث المهم تمثل جزءا لا يتجزأ من استراتيجيتنا الراسخة والتزامنا بدعم القطاع المصرفي والاقتصاد الكويتي، ونحن نؤمن بأن قوة القطاع المصرفي هو مرآة لقوة الاقتصاد الوطني، ومن هذا المنطلق نرى أن دورنا كبنك إسلامي رائد يتجاوز تقديم الخدمات المالية ليشمل المساهمة الفعالة في بناء منظومة اقتصادية متكاملة ومستدامة».

وأضاف الشلفان: «رسالتنا إلى المجتمع الدولي والمؤسسات المالية العالمية واضحة: القطاع المصرفي الإسلامي الكويتي شريك مبتكر وموثوق في الاقتصاد العالمي الجديد، ولا نكتفي بتطبيق أفضل الممارسات العالمية، بل نسهم في صياغتها خاصة في مجالات التكنولوجيا المالية والتمويل المستدام والشمول المالي ضمن إطار متوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية».

واختتم الشلفان قائلا: «إن دعمنا لهذه الفعاليات واجب وطني يسهم في تحقيق الرؤية الأميرية السامية بتحويل الكويت إلى مركز مالي وتجاري عالمي، وينسجم مع رؤيتنا المستقبلية المتمثلة بشعارنا «لنملك الغد» الهادف إلى بناء قطاع مصرفي إسلامي متطور ومؤثر في المشهد المالي العالمي».

مركز إقليمي ودولي

من جهته، أكد عضو مجلس الإدارة التنفيذي لشركة مجموعة بوخمسين القابضة وعضو مجلس إدارة بنك الكويت الدولي، رئيس مجلس إدارة شركة KIB Invest أنور جواد بوخمسين، على أهمية مشاركة الكويت في الفعاليات الاقتصادية الدولية، مشيرا إلى ان ذلك يعكس التزام القطاع الخاص بدعم مبادرات الدولة وتعزيز مكانتها كمركز مالي إقليمي ودولي.

وأوضح بوخمسين أن هذه المشاركة تتيح فرصا واسعة للتعاون مع المؤسسات العالمية ونقل الخبرات والتكنولوجيا المتطورة، بما يسهم في تحقيق النمو الاقتصادي، وذلك انسجاما مع رؤية الحكومة وتوجهات المؤسسات الدولية الداعمة مثل البنك الدولي. وأضاف أن الكويت دولة عريقة تأسست على مبدأ المشاركة، وتملك مقومات الريادة بفضل كفاءات أبنائها وكياناتها الاقتصادية الريادة. كما أشار إلى أن الاستثمار الإسلامي الحديث أصبح يشكل أداه استراتيجية تركز على معايير الاستدامة والتحول الرقمي وحوكمة الاستثمار، وهو ما تسعى مجموعة بوخمسين إلى ترسيخه. وأكد أن المؤتمر يمثل فرصة لمناقشة المتغيرات الاقتصادية والسياسية العالمية وصياغة رؤية مشتركة للمستقبل، مشددا على ان الكويت كانت ولا تزال سباقة في استشراف التغيرات ومواكبة التحولات العالمية لتعزيز موقعها على الخارطة المالية الدولية.

دعم التنوع الاقتصادي

من جانبه، أكد الرئيس التنفيذي لشركة المركز المالي الكويتي «المركز» علي خليل، على أن المشاركة في رعاية المؤتمر تعكس الالتزام الراسخ بدعم مسيرة التنوع الاقتصادي وتعزيز مكانة الكويت كمركز مالي إقليمي ودولي. وأضاف: «نفتخر في المركز بأننا من من المؤسسات المالية والاستثمارية الرائدة التي تحرص على المشاركة في منصات تجمع بين رأس المال المحلي والعالمي لتوجيهه نحو مشاريع ذات قيمة مضافة تدعم التنمية المستدامة».

وتابع بالقول: «تمثل رعاية المركز لهذا الحدث رسالة واضحة للمجتمع الدولي والمؤسسات المالية العالمية بأن الكويت تمتلك الرؤية والإمكانات لتكون وجهة استثمارية موثوقة وشريكا فاعلا في دفع عجلة النمو الاقتصادي العالمي. ونرى أن هذا المؤتمر يتيح فرصة فريدة لتبادل الخبرات بين قادة المال والأعمال وصناع السياسات، وبحث الإصلاحات المطلوبة لجذب تدفقات رأسمالية مستدامة، وتبني أفضل الممارسات في بيئة الأعمال لتعزيز التنافسية، بما يرسخ دور الكويت في الاقتصاد العالمي».

دور محوري

كما عبر الأمين العام لاتحاد مصارف الكويت د.يعقوب الرفاعي، عن شكره وتقديره للشركاء الاستراتيجيين من البنوك الكويتية والمؤسسات المالية والاستثمارية على دعمهم الكبير لإنجاح هذا الحدث، مؤكدا أن مشاركتهم تعكس التزاما راسخا بدعم الحوار الاقتصادي وتعزيز مكانة الكويت على الساحة الدولية.

وأضاف أن هذا الحدث يمثل أكثر من مجرد مؤتمر اقتصادي، فهو رسالة واضحة بأن الكويت ماضية بثبات نحو تعزيز شراكاتها الدولية، وتأكيد دورها المحوري كقوة مالية واستثمارية ذات رؤية مستقبلية، وكمحرك رئيسي للتنمية المستدامة والتحول الاقتصادي في المنطقة والعالم. إن ما سيصدر عن هذه الفعالية من توصيات ومخرجات سيشكل علامة فارقة في مسيرة التعاون الكويتي ـ الأميركي، وخطوة إضافية نحو بناء اقتصاد عالمي أكثر توازنا وشمولية.

خلال حفل أقيم بسلطنة عُمان.. وأمير حنا أفضل مسؤول لعلاقات المستثمرين

«الوطني» الأفضل في علاقات المستثمرين بالكويت من «MEIRA»

■ التكريم يعكس ريادة «الوطني» في تقديم ممارسات احترافية في مجال علاقات المستثمرين

■ الجائزة تبرهن على جهود البنك بتقديم إفصاحات شفافة ذات قيمة لجميع أصحاب المصلحة

خالد البلوشي خلال تسلم جائزة بنك الكويت الوطني من جمعية علاقات المستثمرين في الشرق الأوسط

توج بنك الكويت الوطني بجائزتين مرموقتين من جمعية علاقات المستثمرين في الشرق الأوسط (MEIRA)، خلال حفل توزيع الجوائز السنوي الذي أقيم في سلطنة عمان، برعاية بورصة مسقط، ومشاركة نخبة من قيادات البورصات الخليجية، وصناع القرار من الصناديق الاستثمارية، إلى جانب نخبة من مسؤولي وخبراء علاقات المستثمرين حول العالم.

وفاز بنك الكويت الوطني بجائزة أفضل شركة رائدة في علاقات المستثمرين بالكويت، كما حصد رئيس التواصل للمجموعة في بنك الكويت الوطني أمير حنا جائزة أفضل مسؤول لعلاقات المستثمرين في الكويت.

ويعكس هذا التكريم ريادة بنك الكويت الوطني في تقديم ممارسات احترافية تتوافق مع أفضل معايير الشفافية والمهنية في مجال علاقات المستثمرين، ما يرسخ مكانته كمؤسسة مالية رائدة على مستوى القطاع المصرفي المحلي والإقليمي ويعزز ثقة مجتمع الاستثمار وأصحاب المصلحة باعتباره البنك الذي تعرفه وتثق به.

وتمنح هذه الجوائز للشركات والأفراد الذين يظهرون أداء استثنائيا في التواصل مع المستثمرين، والالتزام بأعلى معايير الحوكمة المؤسسية، وتتضمن عملية التحكيم تقييما شاملا لمختلف جوانب برامج علاقات المستثمرين، واستطلاع شامل لآراء للمحللين ومديري الأموال المتخصصين في القطاع.

ومن أبرز المعايير، الشفافية والإفصاح الذي يقيس مدى وضوح وشمولية المعلومات المقدمة للمستثمرين والجمهور، والالتزام بأفضل ممارسات الحوكمة المؤسسية، جودة التقارير السنوية وربع السنوية وعروض المستثمرين، إضافة إلى التواصل الفعال الذي يهتم بكفاءة وفعالية قنوات التواصل مع المستثمرين، بما في ذلك مؤتمرات المستثمرين والمحللين، والمنصات الرقمية.

ومن ضمن المعايير أيضا سرعة الاستجابة لاستفسارات المستثمرين وتوفير سهولة الوصول إلى المعلومات وفريق علاقات المستثمرين، بالإضافة إلى مدى دمج العوامل البيئية والاجتماعية والحوكمة في استراتيجية علاقات المستثمرين والإفصاح عنها، واستخدام أساليب مبتكرة في التواصل مع المستثمرين وتحسين تجربة المستثمر.

وتبرهن هذه الجوائز على التزام لا يتزعزع من «الوطني» والتفاني في تقديم أفضل الممارسات في علاقات المستثمرين، وهي بمنزلة شهادة على جهوده وريادته في تقديم إفصاحات شفافة وذات قيمة لجميع أصحاب المصلحة، وهو ما تم الاعتراف به من الشركاء في مجتمع الاستثمار، إضافة إلى تأكيد سعي البنك المستمر تجاه تحسين تواصله مع المساهمين والمحللين والمساهمة بقوة في بناء ثقة السوق في مجتمع المستثمرين.

وقطع بنك الكويت الوطني شوطا طويلا في التزامه بأعلى معايير الحوكمة والشفافية وأظهر تميزا واضحا في علاقات المستثمرين بفضل جهوده المتواصلة، حيث يحرص باستمرار على إقامة حوار مفتوح ومتواصل مع المستثمرين وتنظيم عروض تقديمية لهم، إضافة إلى التزامه بنشر التقارير المالية والسنوية وتقارير الاستدامة التي توفر رؤى واضحة حول أداء البنك وتوجهاته الاستراتيجية.

وتعتبر جوائز جمعية علاقات المستثمرين في الشرق الأوسط (MEIRA) من أبرز الجوائز التي تحتفي بالتميز في مجال علاقات المستثمرين في المنطقة، حيث تهدف الجمعية بصفتها منظمة غير ربحية، إلى تعزيز أفضل الممارسات في علاقات المستثمرين وتعزيز سمعة وكفاءة وجاذبية أسواق رأس المال في الشرق الأوسط.

.. وفي تقريره: الإغلاق الحكومي الأميركي يُربك الأسواق

ذكر تقرير صادر عن بنك الكويت الوطني أن الأسواق العالمية اهتزت هذا الأسبوع نتيجة للجمود السياسي في واشنطن، والذي أدى إلى إغلاق الحكومة الأميركية وأثار مخاوف بشأن انعكاساته على النشاط الاقتصادي وإصدار البيانات.

وأوضح التقرير أن مأزق الإغلاق الحكومي دفع وزارة العمل إلى تأجيل إصدار تقرير الوظائف غير الزراعية لشهر سبتمبر، وتراجع مؤشر الدولار الأميركي خلال الأسبوع تحت ضغط فشل التوصل إلى اتفاق تمويل قصير الأجل بين الديموقراطيين والجمهوريين.

وأسفر الإغلاق عن توقف الكثير من الخدمات الحكومية الأساسية، وإمكانية فقدان مئات آلاف من الموظفين الفيدراليين لعملهم، وما يزال المتداولون غير واثقين من مدة تلك الاضطرابات ومدى تأثيرها على البيانات الاقتصادية المرتقبة.

ويثير هذا الوضع مخاوف من تأجيل صدور عدد من المؤشرات الرئيسية قبل اجتماع مجلس الاحتياطي الفيدرالي في أواخر أكتوبر، وعلى رأسها تقرير الوظائف غير الزراعية المرتقب صدوره يوم الجمعة باعتباره مؤشرا رئيسيا على قوة سوق العمل. وفي ظل هذا الغموض، تحول التركيز بشكل متزايد نحو بيانات التوظيف في القطاع الخاص التي أصدرتها شركة ADP يوم الأربعاء.

وعلى صعيد سوق العمل الأميركي، أشار التقرير إلى أنه يتعرض للمزيد من الضغوط، حيث انخفض التوظيف في القطاع الخاص الأميركي بمقدار 32 ألف وظيفة خلال شهر سبتمبر 2025، في أكبر تراجع يسجله منذ مارس 2023 وللشهر الثاني على التوالي، مخالفا التوقعات التي أشارت إلى إضافة 52 ألف وظيفة.

وعلى الرغم من أن جزءا من التراجع يعود إلى تعديل معياري أدى إلى خفض الأعداد بمقدار 43 ألف وظيفة، إلا أن الوضع بصفة عامة يعكس التباطؤ الملحوظ في وتيرة خلق الوظائف عبر مختلف القطاعات. ففي قطاع الخدمات، تم فقد 28 ألف وظيفة، خاصة في قطاع الترفيه والضيافة (ـ19 ألف)، والخدمات المهنية والتجارية (ـ13 ألف)، والأنشطة المالية (ـ9 آلاف)، والتجارة والنقل والمرافق العامة (ـ7 آلاف)، لتتجاوز هذه الخسائر المكاسب المسجلة في التعليم والصحة (+33 ألف).

أما قطاع السلع فسجل خسارة 3 آلاف وظيفة نتيجة تراجع بيانات قطاعي البناء (ـ5 آلاف) والتصنيع (ـ2 ألف). وعلى صعيد الأجور، ظل نمو الرواتب للعاملين المستمرين في وظائفهم مستقرا عند 4,5٪، في حين تباطأ نمو أجور العاملين المنتقلين إلى وظائف جديدة إلى 6,6٪ مقابل 7,1٪ في السابق، في إشارة إلى تراجع زخم سوق العمل.

وفي أوروبا، ذكر تقرير البنك الوطني، أن معدل التضخم ارتفع إلى 2,2٪ في سبتمبر 2025، مقابل 2,0٪ خلال الأشهر الثلاثة السابقة، متجاوزا قليلا المستوى المستهدف من قبل البنك المركزي الأوروبي البالغ 2٪، وجاء هذا الارتفاع مدفوعا بصفة رئيسية بتراجع أقل حدة في أسعار الطاقة (ـ0,4٪ مقابل ـ2,0٪ في أغسطس). وارتفع تضخم قطاع الخدمات (3,2٪ من 3,1٪)، في حين تباطأت وتيرة تضخم الغذاء والكحول والتبغ (3,0٪ من 3,2٪) نتيجة ضعف أسعار المواد الغذائية غير المصنعة. أما السلع الصناعية غير المرتبطة بالطاقة فقد ظلت مستقرة عند 0,8٪. وباستبعاد المكونات الأكثر تقلبا، ظل معدل التضخم الأساسي دون تغيير عند 2,3٪، في أدنى مستوياته المسجلة منذ يناير 2022، مما يعكس استمرار ضغوط الأسعار مع استقرار نسبي في الاتجاهات الأساسية.

أما في المملكة المتحدة، فقد أشار تقرير البنك الوطني إلى تراجع مؤشر مديري المشتريات المركب الصادر عن مؤسسة «ستاندرد آند بورز جلوبال» في المملكة المتحدة بشكل حاد إلى 50,1 في سبتمبر 2025 مقابل 53,5 في أغسطس، مقتربا من عتبة الانكماش ليسجل أضعف أداء خلال خمسة أشهر.